

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2006/77
27 February 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة الثانية والستون

البند ١٥ من جدول الأعمال المؤقت

قضايا السكان الأصليين

تقرير المفوضة السامية لحقوق الإنسان عن قضايا السكان الأصليين*

موجز

يُلقي هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٤٩/٢٠٠٥، نظرة عامة على بعض الأنشطة المضطلع بها في عام ٢٠٠٥ تحت رعاية مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لتعزيز وحماية حقوق السكان الأصليين. ويُقدّم معلومات عن الجهود الجارية في المفوضية لتعزيز حماية حقوق الإنسان للسكان الأصليين من خلال آليات وضع المعايير وآليات حقوق الإنسان، بما في ذلك الهيئات التعاقدية والإجراءات الخاصة؛ وعن النهوض بحقوق هؤلاء السكان من خلال المشاركة في الاجتماعات المشتركة بين الوكالات والحلقات التدريبية والحلقات الدراسية، وتنظيمها؛ وبناء قدرات منظمات السكان الأصليين من خلال التدريب المركز في مجال حقوق الإنسان؛ وتنفيذ الأنشطة على الصعيد القطري لمساعدة الدول على التطرق لقضايا حقوق السكان الأصليين. ويختتم التقرير بالإشارة إلى استمرار وضع السكان الأصليين المتميز بالضعف والضرورة الملحة لاعتماد مشروع الإعلان بشأن حقوق السكان الأصليين في أقرب وقت ممكن، كما أوصى بذلك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بيان رؤساء الدول. ويلاحظ التقرير أيضاً الحاجة إلى تحسين حالة حقوق الإنسان للسكان الأصليين على مستوى المجتمعات المحلية من خلال البرامج الوطنية والتعاون فيما بين الوكالات.

* تأخر تقديم هذه الوثيقة عن الموعد الذي حدده لها قسم مراقبة الوثائق لتضمينها معلومات إضافية.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٤ - ١	مقدمة
٣	٢٠ - ٥	أولاً - الحماية ووضع المعايير
٦	٢٨ - ٢١	ثانياً - الخبرة المواضيعية والقيادة وتشجيع الشراكات داخل الأمم المتحدة
١٠	٣٩ - ٢٩	ثالثاً - تمكين السكان الأصليين ومشاركتهم في برامج الزمالات
١٣	٥٤ - ٤٠	رابعاً - الالتزام القطري
١٦	٥٥	خامساً - الاستنتاجات

مقدمة

١- يعرض هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٤٩/٢٠٠٥، تفاصيل ما قامت به المفوضية من عمل خلال عام ٢٠٠٥ في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية الفردية والجماعية للسكان الأصليين، فضلاً عن تطوير عمل الأمم المتحدة والمساهمة فيه تحقيقاً لهذه الغاية.

٢- والسكان الأصليون يتعرضون للتمييز داخل المجتمع، ولا يشاركون عموماً إلا مشاركة متواضعة في الحياة السياسية ويفتقرون لإمكانية التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد يتضررون من مشاريع التنمية أو يُستبعدون منها ولا يستفيدون استفادة كاملة من الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والحد من الفقر. ولا يتمتعون بكل فرص الوصول إلى العدالة والأمن، وكثيراً ما يورطون في النزاعات. وهم أيضاً ضحايا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وقد تفضي التشريعات الوطنية إلى تمييز مباشر أو غير مباشر ضدهم. ولئن كانت توجد قوانين لحماية وتعزيز حقوقهم إلا أنها لا تنفذ في التطبيق العملي في غالب الأحيان. والمجموعات المهمشة في صفوف مجتمعات السكان الأصليين، ولا سيما النساء، تواجه حواجز إضافية في التغلب على الاستبعاد.

٣- وتُعرب قرارات وتوصيات عديدة صادرة عن لجنة حقوق الإنسان، وكذلك وثيقة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ لرؤساء الدول والحكومات وبيانات المحفل الدائم المعني بالسكان الأصليين، فيما تُعرب، عن بالغ القلق إزاء مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الهشّة التي يعيشها السكان الأصليون. وهذه الإعلانات تعيد تأكيد الضرورة الملحة للاعتراف بما للسكان الأصليين من حقوق إنسان وحريات أساسية وتعزيزها وحمايتها؛ وتسلم بأهمية وتنوع ثقافات السكان الأصليين، وتؤكد على أن تطويرها يُسهم في النهوض الاجتماعي - الاقتصادي والثقافي والبيئي لجميع البلدان؛ وتشدد على أهمية التشاور والتعاون مع السكان الأصليين.

٤- وحماية وتمكين السكان الأصليين أساسيان لدعم خطط عمل المفوضية السامية لمعالجة الفقر والتمييز والصراعات والقصور في مجال الديمقراطية. ويُعد تعزيز وترسيخ الخبرة في مجال حقوق الإنسان فيما يتعلق بالسكان الأصليين أمرين حاسمين لدعم التزام البلدان، فضلاً عن العمل على الصعيد العالمي، بشأن هذه المسألة.

أولاً - الحماية ووضع المعايير

٥- إن وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان أو منعها، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في حق السكان الأصليين، أمر أساسي في ولاية المفوضية. فمن خلال الأمانة بجنيف والمكاتب الإقليمية والقطرية، ترصد المفوضية انتهاكات حقوق السكان الأصليين وتقدم التقارير عنها. ويشمل هذا العمل البحوث والتحليلات الجارية لدعم عمل الإجراءات الخاصة والهيئات التعاقدية، إلى جانب إعداد التعليقات والتقارير والبيانات العامة وسائر الأنشطة. ولقد شاركت المفوضية على سبيل المثال، في عام ٢٠٠٥، في مراقبة محاكمة فيما يتعلق بسكان أصليين.

ألف - الإجراءات الخاصة

٦- تدعم المفوضية بالتحديد أنشطة المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين الذي قام، خلال عام ٢٠٠٥، بزيارتين رسميتين لجنوب أفريقيا ونيوزيلندا. وتنسّق المفوضية هذه

الزيارات مع الحكومة، وسائر وكالات الأمم المتحدة وشرائح المجتمع المدني في البلد المعني. وتُبدل جهود خلال كل زيارة من الزيارات للسهر على تمكّن المقرر الخاص من استشارة المجتمع المدني كلياً، وبشكل خاص النساء من السكان الأصليين. وترد تقارير المقرر الخاص في الوثائق E/CN.4/2005/78 و Add.1-5.

٧- ولقد دعمت المفوضية أيضاً عمل الإجراءات الخاصة الأخرى خلال العام، بما في ذلك القيام ببحث لعمل الممثل الخاص للأمين العام المعني بحقوق الإنسان في كمبوديا من أجل تقريره عن الامتيازات العقارية الاقتصادية من منظور يخص حقوق الإنسان، والمساعدة على تنظيم اجتماع مائدة مستديرة بشأن أراضي السكان الأصليين وحقوق السكن خلال زيارة المقرر الخاص إلى كمبوديا التي ركزت على الحق في السكن اللائق.

٨- والتقى المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصّب بالسكان الأصليين أثناء زيارته الرسميتين لكل من اليابان والبرازيل وتلقّى شهادات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان وعلى أدلة على التمييز.

٩- وقام المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء بزيارة مجتمعات السكان الأصليين المحلية أثناء زيارته لغواتيمالا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وهي زيارة حظيت بدعم مكتب المفوضية لغواتيمالا. وقد تطرق تقريره إلى دورة الجمعية العامة الستين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ إلى مسألة حق السكان الأصليين في الغذاء. ولاحظ في تقريره أن معدل الجوع وسوء التغذية أعلى بشكل غير متناسب في صفوف السكان الأصليين مما هو عليه في صفوف السكان غير الأصليين، ودعا إلى تحسين حماية أراضي السكان الأصليين ومواردهم.

١٠- وتطرقت للمسائل التي تهم السكان الأصليين أيضاً إجراءات خاصة أخرى، من بينها الممثل الخاص للأمين العام المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان؛ والمقرر الخاص المعني بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق؛ والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي؛ والمقرر الخاص المعني بمسألة بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الخليعة؛ والمقرر الخاص المعني بالحق في التعليم؛ والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفياً؛ والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير؛ والمقرر الخاص المعني بحق لكل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية؛ والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين؛ والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ والمقرر الخاص المعني بالآثار الضارة لنقل وإلقاء المنتجات والنفايات السمية والخطرة بصورة غير مشروعة على التمتع بحقوق الإنسان؛ وممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً؛ والمقرر الخاص المعني بأسباب ونتائج العنف ضد المرأة.

باء - الهيئات التعاهدية

١١- في عام ٢٠٠٥ واصلت لجنة حقوق الإنسان الاهتمام بالسكان الأصليين، ولا سيما في ملاحظاتها الختامية، في إطار المواد ١ (الحق في تقرير المصير)، و ٢ (عدم التمييز وسبل الانتصاف الفعالة)، و ٣ (تساوي الرجل والمرأة)، و ٦ (الحق في الحياة)، و ٧ (حظر التعذيب)، و ٢٥ (الحق في المشاركة السياسية)، و ٢٦ (حظر التمييز)، و ٢٧ (حقوق الأقليات) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وتقدمت اللجنة بتوصيات فيما يتعلق

بالسكان الأصليين في ملاحظاتها الختامية بشأن ٣ من أصل ١٥ تقريراً قدمتها الدول الأطراف وعرضتها على نظر اللجنة خلال عام ٢٠٠٥.

١٢- واعتمدت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في دورتها الخامسة والثلاثين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، التعليق العام رقم ١٧ بشأن حق كل فرد في أن يفيد من حماية المصالح المعنوية والمادية المترتبة على أي إنتاج علمي أو أدبي أو فني من تأليفه. وما هو هام أنه يشمل حماية المصالح المعنوية والمادية للسكان الأصليين، بما في ذلك معارفهم وإبداعهم وممارساتهم.

١٣- وتقدمت لجنة القضاء على التمييز العنصري بتوصيات فيما يتعلق بالسكان الأصليين في ملاحظاتها الختامية بشأن ٦ من أصل ١٦ تقريراً قدمتها الدول الأطراف ونظرت فيها اللجنة خلال عام ٢٠٠٥. وقد أعربت هذه التوصيات عن القلق إزاء اتساع الفجوة بين السكان الأصليين وغيرهم من السكان في مجالات العمل، والصحة، والسكن، والتعليم، والدخل، وطرحت مسائل من بينها ملكية أراضي السكان الأصليين واستخدامها، والمشاركة الفعالة في صنع القرار، والتشاور، والموافقة المستنيرة، فضلاً عن اعتراف الدولة بالسكان الأصليين.

١٤- وحثت اللجنة المجتمع الدولي، في إعلانها بشأن منع الإبادة الجماعية، الذي اعتمد في عام ٢٠٠٥، على النظر في الحاجة إلى فهم شامل لأبعاد الإبادة الجماعية، بما في ذلك في سياق حالات العولمة الاقتصادية التي تمس بشكل غير مؤات المجموعات المحرومة وبشكل خاص السكان الأصليين. ووجهت اللجنة النظر، في توصيتها العامة ٣١ بشأن منع التمييز العنصري في إدارة وسير نظام العدالة الجنائية، الذي اعتمده في آب/أغسطس ٢٠٠٥، إلى الاحتياجات الخاصة بالسكان الأصليين، وأوصت بأن تكفل الدول احترام النظم التقليدية للسكان الأصليين والاعتراف بها، طبقاً لقانون حقوق الإنسان الدولي.

١٥- وتقدمت لجنة حقوق الطفل بتوصيات فيما يتعلق بأطفال السكان الأصليين في ملاحظاتها الختامية بشأن ٩ من أصل ٢٧ تقريراً قدمتها الدول الأطراف ونظرت فيها اللجنة خلال عام ٢٠٠٥. وأعربت التوصيات عن القلق إزاء أمور من بينها استمرار التمييز، وقلة الوصول إلى فرص التعليم والخدمات الصحية، بما فيها خدمات الصحة العقلية، وارتفاع مستويات الفقر، ومحدودية التمتع بالحقوق، وعمل الأطفال، واستغلال الموارد الطبيعية في مناطق السكان الأصليين، وقلة البيانات الدقيقة فيما يتعلق بأطفال السكان الأصليين، وارتفاع نسبة أطفال السكان الأصليين في نظم قضاء الأحداث. وواصلت اللجنة مناقشة مشروع تعليق عام مقترح بشأن أطفال السكان الأصليين.

١٦- ولدعم المشاركة الفعلية في عمل الهيئات التعاقدية والمساهمة فيه، وكذلك لمتابعة وتعزيز تنفيذ التوصيات المنبثقة عن النظر في تقارير الدول الأطراف، نظمت المفوضية عملية متواصلة للتدريب والمشاركة في صفوف المجتمع المدني، بما في ذلك السكان الأصليون، إلى جانب غيرهم من الجهات الفاعلة الوطنية. وخلال عام ٢٠٠٥، شارك ممثلو السكان الأصليين من كينيا المعنويون بهذه العملية في عمل لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة.

جيم - مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية

١٧- تدعم المفوضية، من خلال وحدة المؤسسات الوطنية، عمل مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في جميع أنحاء العالم، إلى جانب شبكاتها الإقليمية. وقد طورت مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية هذه أنشطة مختلفة

لتشجيع وحماية حقوق السكان الأصليين، من قبيل الحلقة التدريبية الدولية بشأن "النساء من السكان الأصليين والعنف المتزلي: من صمت الخواص إلى جداول الأعمال العامة"، التي نظمتها شبكة المؤسسات الوطنية للأمريكتين في تشياباس بالمكسيك في آب/أغسطس ٢٠٠٥. وكان الهدف من حلقة التدريب هذه تصميم نموذج لمنع العنف المتزلي والقضاء عليه في المجتمعات الأصلية على القارة الأمريكية.

دال - الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين والفريق العامل المعني بمشروع إعلان حقوق الشعوب الأصلية

١٨ - تدعم المفوضية أنشطة وضع المعايير التي يقوم بها الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين والفريق العامل المعني بمشروع إعلان حقوق الشعوب الأصلية، والبحث المواضيع الذي يقوم به المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين. وتسعى المفوضية، من خلال هذا العمل، إلى ضمان مساهمة الخبراء من السكان الأصليين في النقاش، من خلال مشاركتهم ومن خلال تقديمهم لورقات مشتركة مع خبراء الفريقين العاملين.

١٩ - وعقد الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين التابع للجنة الفرعية دورته الثالثة والعشرين في الفترة من ١٨ إلى ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٥. وحضر هذه الدورة ممثلون عن السكان الأصليين ومنظماتهم، بمن فيهم المشاركون المدعومون من صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح السكان الأصليين، والدول، وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، إلى جانب المؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية، كما حضرها عضوان من المحفل الدائم المعني بالسكان الأصليين والمقرر الخاص المعني بقضايا السكان الأصليين. واستعرض الفريق العامل التطورات ذات الصلة بتعزيز وحماية حقوق السكان الأصليين، مع التركيز على الموضوع الرئيسي المتمثل في السكان الأصليين والحماية الدولية والمحلية للمعارف التقليدية. وفي ميدان تحديد المعايير، أجرى الفريق العامل مناقشات حول ما يلي: (أ) وضع تعليق عام على مفهوم الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، (ب) استعراض لمشروع مبادئ ومبادئ توجيهية بشأن حماية تراث السكان الأصليين، (ج) وضع أولويات المستقبل لأنشطة تحديد المعايير. وتم أيضاً وضع قائمة بالأنشطة الموصى بإدراجها في برنامج العمل للعقد الدولي الثاني للسكان الأصليين في العالم.

٢٠ - وعُرض تقرير الدورة العاشرة للفريق العامل المعني بوضع مشروع إعلان بشأن حقوق السكان الأصليين في الفترتين من ٣ إلى ٢٤ أيلول/سبتمبر و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، على لجنة حقوق الإنسان في آذار/مارس ٢٠٠٥. وأُعرب عن القلق لكون التقدم المحرز في إضفاء الصبغة النهائية على الإعلان بطيء جداً. واتفقت اللجنة في اجتماعها في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، على عقد اجتماع إضافي لإتاحة فرصة للدول والسكان الأصليين للتوصل إلى توافق في الآراء. وعُقدت الدورة الحادية عشرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. ويرد تقرير الدورة في الوثيقة E/CN.4/2006/79.

ثانياً - الخبرة المواضيعية والقيادة وتشجيع الشراكات داخل الأمم المتحدة

٢١ - إن تطوير الخبرة المواضيعية في مجال حقوق الإنسان والسكان الأصليين، ونشر المعلومات عن حقوق السكان الأصليين، وتنظيم الحلقات التدريبية والحلقات الدراسية أو المشاركة فيها بما يوفر فضاءات للحوار بشأن المسائل الحيوية يسمح للمفوضية بالمساهمة في تعزيز قدرة الأمم المتحدة إجمالاً في هذا الميدان.

ألف - الحلقات الدراسية والحلقات التدريبية

٢٢- نظمت المفوضية خلال عام ٢٠٠٥ عدداً من الحلقات التدريبية واجتماعات المائدة المستديرة والحلقات الدراسية وشاركت فيها لتطوير وتوسيع الخبرة في مجال السكان الأصليين. وترد أدناه الإشارة إلى بعض هذه الأنشطة ويمكن الحصول على المزيد من المعلومات على موقع المفوضية على شبكة الإنترنت:

- عُقدت حلقة تدريبية للمحفل الدائم المعني بالسكان الأصليين حول مبدأ موافقة السكان الأصليين الحرة والمسبقة والمستديرة فيما يتصل بالتنمية التي تمس أراضيهم ومواردهم الطبيعية، وذلك بنيو يورك في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. ويجري حالياً تطوير المناقشات حول هذا الموضوع بغية تيسير تطبيق هذا المفهوم في العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة. وتدعم المفوضية أيضاً صياغة تعليق قانوني يعده الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين بشأن هذا المفهوم؛
- عقدت في جنيف في تموز/يوليه ٢٠٠٥ حلقة دراسية دولية حول تنفيذ التشريع فيما يتصل بحقوق السكان الأصليين، تم تنظيمها بالاشتراك بين المفوضية والاتحاد البرلماني الدولي. وشملت الحلقة الدراسية الحكومات، وهيئة الأمم المتحدة، والبرلمانيين (بما في ذلك برلمانيو السكان الأصليين)، والباحثين، والدارسين. ونُظمت الحلقة الدراسية دعماً للتقرير المواضيعي السنوي للمقرر الخاص المعني بالسكان الأصليين. وفيما يلي المسائل الرئيسية التي تمت مناقشتها: مشاركة السكان الأصليين في الحياة السياسية؛ دور البرلمانيين من السكان الأصليين في النهوض بمسائل السكان الأصليين المدرجة على جدول الأعمال السياسي ودورهم في إنشاء لجان برلمانية و/أو إشراف عليها؛
- عُقدت حلقة خبراء دراسية دولية بشأن تنفيذ التشريع الوطني والفقهاء فيما يتعلق بحقوق السكان الأصليين تعرف بعنوان "التجارب من الأمريكتين"، نظمتها المفوضية وجامعة أريزونا بتوسون بالولايات المتحدة الأمريكية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وحللت الحلقة الدراسية حالة التشريع والفقهاء المحليين في مختلف البلدان بشأن موضوع حقوق السكان الأصليين عن طريق تحديد وتقييم الاتجاهات الوطنية والدولية المشتركة. وركزت المناقشات على العقبات التي تعترض التنفيذ؛
- نظم فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بمسائل السكان الأصليين حلقة تدريبية تقنية بشأن المعارف التقليدية والسكان الأصليين بينما في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ للتطرق للأنشطة ذات الصلة بالمعارف التقليدية الجارية حالياً في منظومة الأمم المتحدة والتماس سبل تحسين إدراج منظور السكان الأصليين في هذه الأنشطة؛
- ركز المؤتمر الخامس للسكان الأصليين لمناطق الشمال وسيبيريا والشرق الأقصى للاتحاد الروسي، الذي عُقد بموسكو في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، على التشريع الوطني. وسبق المؤتمر اجتماع مائدة مستديرة بعنوان "السكان الأصليين والأمم المتحدة"، نظمتها وزارة التنمية الإقليمية للاتحاد الروسي والجمعية الروسية للسكان الأصليين في الشمال، وهي منظمة غير حكومية تعمل على

حماية مصالح سكان روسيا الأصليين والمنتقلين إلى أقليات في شمال روسيا. وحضر هذا الاجتماع أيضاً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، وأمانة المحفل الدائم المعني بالسكان الأصليين، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية؛

• عُقد المؤتمر الثاني المعني بالتخطيط في مجال البحث في منطقة القطب الشمالي بكونهاغن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ وقدمت المفوضية آنذاك ورقة حول السكان الأصليين والتغير في منطقة القطب الشمالي؛

• عُقدت الدورة السنوية السادسة للحلقة التدريبية بشأن أطفال ومراهقي السكان الأصليين بجنيف في تموز/يوليه ٢٠٠٥ وركزت على التطورات الأخيرة والمشاريع التي قامت بتنفيذها وكالات الأمم المتحدة المتخصصة بالشراكة مع السكان الأصليين؛

• استضافت حكومة كندا في المعرض العالمي لعام ٢٠٠٥ باليابان في آب/أغسطس ندوة دولية حول لغات السكان الأصليين في العالم. وأبرزت هذه الندوة أهمية اللغة بالنسبة لهوية السكان الأصليين وبقائهم ونمائهم في المستقبل. وأثارت المفوضية مسألة معايير حقوق الإنسان الدولية كإطار لحماية التنوع اللغوي؛

• عُقدت في نانيوكي بكينيا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ حلقة دراسية حول نوع الجنس وحقوق الإنسان. وركزت المناقشة على قوانين كينيا التي يمكن أن تحمي المرأة من انتهاكات حقوق الإنسان ومشروع الدستور. وقدمت المفوضية عرضاً ونظمت دورة تدريبية حول صكوك حقوق الإنسان الدولية وهيئات الأمم المتحدة العاملة في مجال مسائل السكان الأصليين؛

• عُقد اجتماع مائدة مستديرة حول التعدين والسكان الأصليين نظّمه الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة في غلان، بسويسرا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وتم استكشاف مسائل الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، واستنباط إطار قانوني دولي. وساهمت المفوضية بورقة معلومات أساسية حول هذه المسألة؛

• بناءً على طلب المؤسسة المالية الدولية، أدارت المفوضية مناقشة مع السكان الأصليين حول مشروع المبادئ التوجيهية بشأن السكان الأصليين التي تقوم تلك المنظمة بوضعها حالياً. وعقدت الدورة في جنيف خلال الاجتماع السنوي للجنة حقوق الإنسان؛

• تم ترتيب مشاوره حول حقوق الإنسان والصناعة الاستخراجية وعملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٦٩/٢٠٠٥ عقدت بجنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وأعدت لهذه المشاوره ورقة معلومات أساسية حول السكان الأصليين والصناعة الاستخراجية؛

- نظمت حكومة المكسيك حلقة تدريبية مدتها خمسة أيام للنظر في جوانب مشروع الإعلان بشأن حقوق السكان الأصليين، وعقدت هذه الحلقة التدريبية في بانثكوارو بالمكسيك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ودعمت المفوضية مشاركة الخبراء من السكان الأصليين في الحلقة التدريبية وساعدت حكومة المكسيك على خدمة هذا الاجتماع؛
- شاركت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في اجتماع فريق أخصائيين في مجال السكان الأصليين أثناء دورة لجنة حقوق الإنسان، ركزت في ملاحظاتها على مستقبل مشروع الإعلان.

باء - الأنشطة المشتركة بين الوكالات

- ٢٣- تعد المفوضية مشاركاً نشطاً في عدد من العمليات المشتركة بين الوكالات فيما يتصل بالسكان الأصليين، ولا سيما فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بمسائل السكان الأصليين. وفي عام ٢٠٠٥ اجتمع فريق الدعم بينما لمناقشة التعاون الإقليمي والقطري على معالجة مسائل السكان الأصليين. ودُعي ممثلو المحفل الدائم للسكان الأصليين لحضور الاجتماع. وركز هذا الاجتماع على التعاون الإقليمي لدعم السكان الأصليين، وكان مهماً بشكل خاص للمفوضية في ضوء البرامج القطرية المضطلع بها في إكوادور وبوليفيا وبيرو وغواتيمالا والمكسيك.
- ٢٤- وفي أيار/مايو ٢٠٠٥ أصدرت المفوضية نشرة مشتركة مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بعنوان "حق السكان الأصليين في السكن اللائق: نظرة عامة عالمية". وتنطوي النشرة على سبع دراسات حالات فردية حول الوضع السكني للسكان الأصليين - في الممارسة العملية وفي القانون - وتستعرض السياسات والبرامج الرامية إلى معالجة أوجه ضعفها. وتدعو إلى مزيد الاهتمام بمصدر الانشغال الحيوي هذا في مجال حقوق الإنسان.

جيم - المحفل الدائم المعني بالسكان الأصليين

- ٢٥- تلعب المفوضية دوراً نشطاً في المساهمة في عمل المحفل الدائم المعني بالسكان الأصليين. وشاركت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في اجتماع المحفل في عام ٢٠٠٥ وتحديثت عن الحاجة إلى السهر على إشراك السكان الأصليين في برامج التنمية والتنفيذ والتقييم الرامية إلى معالجة الفقر.
- ٢٦- ويسّرت المفوضية مشاركة رئيس - مقرر الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين، والمقرر الخاص المعني بقضايا السكان الأصليين وعضو من مجلس أمناء صندوق التبرعات لصالح السكان الأصليين في الدورة الرابعة للمحفل الدائم التي عُقدت بنيويورك في أيار/مايو ٢٠٠٥. ويسرت المفوضية، أثناء المحفل، اجتماعات بين ممثلي السكان الأصليين والمقرر الخاص المعني بالسكان الأصليين قصد تمكينهم من توجيه النظر إلى مشاغلهم الخاصة وتقديم التقارير عن الانتهاكات. وتم تمويل مشاركة ٢٦ ممثلاً عن السكان الأصليين من خلال صندوق التبرعات لصالح السكان الأصليين.
- ٢٧- والتقت المفوضية أيضاً بـ ممثلي السكان الأصليين من جميع المناطق الذين حضروا المحفل للاستماع لمشاكلهم ولتحديد مجالات عمل المستقبل. وقد شمل ذلك مسائل مثل قلة الاعتراف القانوني بالسكان الأصليين، ومشاركة النساء من السكان الأصليين في عمليات الأمم المتحدة والسكان الأصليين في الحياة العامة، وتأثير الصراعات

والترعة العسكرية على السكان الأصليين، وقلة الوعي بقضايا السكان الأصليين في صفوف موظفي الأمم المتحدة، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والإفلات من العقاب، ودور مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، وبناء القدرات لصالح السكان الأصليين للمساهمة في آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. وعُقدت اجتماعات أيضاً مع أعضاء المحفل ومع أصدقاء المحفل.

دال - المحافل الإقليمية

٢٨- قبل انعقاد الدورة السابعة والثلاثين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في عام ٢٠٠٥، تم الترتيب لمشاورات غير رسمية نظمتها المفوضية وضمت المقرر الخاص المعني بالسكان الأصليين وخبيراً من فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالسكان الأصليين، وممثلين عن السكان الأصليين من المنطقة الأفريقية والمنظمات غير الحكومية المعنية بمسائل السكان الأصليين. وطرح المشاركون مسائل تبعث على القلق لديهم وتقدموا باقتراحات بشأن إجراءات يتخذها كل من الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين والمفوضية للتطرق لاحتياجاتهم وتعزيز حماية حقوقهم. وتمت أيضاً مناقشة سبل تحسين تقاسم المعلومات والتعاون بين الآليات الإقليمية والدولية بشأن مسائل السكان الأصليين. وتقابل المقرر الخاص أيضاً مع الفريق العامل التابع للجنة الأفريقية والمعني بالسكان الأصليين/مجموعات السكان الأصليين لاستكشاف سبل التعاون في المستقبل، وتعزيز الروابط مع اللجنة الأفريقية، ومزيد تطوير العمل مع السكان الأصليين في هذه المنطقة.

ثالثاً - تمكين السكان الأصليين ومشاركتهم في برامج الزمالات

٢٩- أصبح الآن برنامج زمالات السكان الأصليين جزءاً راسخاً من عمل المفوضية وهو يهدف إلى بناء قدرة السكان الأصليين ومجموعاتهم وتمكينهم من المطالبة بحقوقهم. وقد أنشئ هذا البرنامج في عام ١٩٩٧ ودرّب منذ ذلك الحين قرابة ٩٠ ممثلاً عن شباب السكان الأصليين، وجميعهم تقريباً ينتمون إلى مجموعات مختلفة من مجموعات السكان الأصليين. وفي عام ٢٠٠٥ أضيفَ برنامج باللغة الروسية إلى البرامج باللغات الإسبانية والإنكليزية والفرنسية الجارية بالفعل، مما رفع العدد الإجمالي للمتبعين بزمالات الذين حضروا البرنامج خلال عام ٢٠٠٥ إلى ١٩ شخصاً. ومنذ عام ٢٠٠١ ظل البرنامج يحوّل إلى حد كبير في إطار ميزانية الأمم المتحدة العادية.

٣٠- ويتلقى أصحاب الزمالات، من خلال البرنامج، تدريباً في مجال الآليات والصكوك التي تحمي حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، والعمل مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى وتلقي التدريب منها، والمشاركة بنشاط في الآليات التي تُعنى بتعزيز وحماية حقوق الإنسان للسكان الأصليين. ويشمل البرنامج زيارات دراسية تصل إلى أسبوعين باليونسكو في باريس ومنظمة العمل الدولية، فضلاً عن اجتماعات إعلامية مع وكالات أخرى. وحضر المشاركون في برامج الزمالات الخمسة باللغة الإنكليزية في عام ٢٠٠٥ المحفل الدائم المعني بقضايا السكان الأصليين كجزء من أمانة المفوضية، وقد ركّز العمل على تحسين فهم مضاعفات الأهداف الإنمائية للألفية على السكان الأصليين واستنباط الاستراتيجيات الملائمة لتحقيق هذه الأهداف.

٣١- وظل البرنامج ينظّم بالتعاون الوثيق مع إدارات أخرى من إدارات المفوضية ومع برامج ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، بما فيها منظمة العمل الدولية، واليونسكو، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، والمنظمة

العالمية للملكية الفكرية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة. وهذا التعاون تنسقه المفاوضات وتنهض به. وهو يشجع تبادل الخبرات والمعلومات بين الوكالات، داخل المفاوضات ومع أصحاب الزمالات، فضلاً عن توفير الأساس لمواصلة التعاون من أجل تعزيز عمل الأمم المتحدة في مجال قضايا السكان الأصليين على الصعيدين الدولي والوطني.

٣٢- وينظّم البرنامج باللغة الإسبانية بشراكة مع معهد حقوق الإنسان بجامعة ديوستو، وتموله جزئياً حكومة الباسك. أما البرنامج باللغة الفرنسية فينظّم بالشراكة مع جامعة بورغون بديجون، وتموله جزئياً بلدية ديجون. والبرنامج الروسي ينظّم بالشراكة مع رابطة السكان الأصليين لمناطق الشمال وسيبيريا والشرق الأقصى للاتحاد الروسي، وهي منظمة غير حكومية تعمل على حماية مصالح السكان الأصليين والأقليات في روسيا. والتقت المفاوضات خلال عام ٢٠٠٥ جميع المنظمات الشريكة لمناقشة جدول العمل الزمني والقضايا العملية وفرص توسيع برنامج الزمالات وتحسينه.

٣٣- وتعهّد أصحاب الزمالات، لدى عودتهم إلى مجتمعاتهم الأصلية، بنشر المعلومات التي حصلوا عليها خلال الحلقات الدراسية والدورات التدريبية. وتبين تقييمات البرنامج أن أصحاب الزمالات انصرفوا إلى العمل بخصوص حقوق الإنسان للسكان الأصليين في مجالات منع الصراعات، والتشريد، والسلم، والتعليم، والحقوق الثقافية، وحقوق المرأة والشباب، والحق في الأرض، والتمييز، وإقامة العدل، والتنوع البيولوجي، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وشارك أكثر من ٦٠ في المائة في المزيد من اجتماعات الأمم المتحدة ومن الاجتماعات على المستويين الإقليمي والوطني. وفي عام ٢٠٠٥، شارك أكثر من ١٠ زملاء سابقين في الحفل الدائم المعني بالسكان الأصليين. ويمكن البرنامج المنظمات غير الحكومية الوطنية الذين يعمل معهم الزملاء من تعزيز البعد الدولي لعملهم والمبادرة بأنشطة في بلدانهم. ونظّمت مشاركة في برنامج الزمالات، نتيجة للاتصالات التي أجرتها خلال برنامج الزمالات، "حلقة دراسية حول نوع الجنس في مجال حقوق الإنسان للسكان الأصليين في كينيا"، بالتعاون مع اليونسكو في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وساعد مشاركون آخرون في برنامج الزمالات في التحضيرات لزيارة المقرر الخاص إلى نيوزيلندا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، في حين وظفت المفاوضات في عام ٢٠٠٥ واحداً من المشاركين في البرنامج للعمل في برنامج عام ٢٠٠٤ للمساعدة على البرنامج الحديث الإنشاء باللغة الروسية.

٣٤- واستنبت المشاركون في برنامج الزمالات لعام ٢٠٠٥ "مجموعة أدوات" تتضمن مواد تدريب ترمي إلى توفير مواد وأنشطة تكون في المتناول وملائمة تُستخدم على المستوى المحلي لمساعدة المجموعات المحلية على بناء التفاهم والوعي بحقوقها، وتحديد كيفية تحسين العمل على أفضل وجه مع الأمم المتحدة، وتطوير مهارات واستراتيجيات المناصرة والربط الشبكي. وكان قد تم تحديد الحاجة إلى مثل هذه الأداة التدريبية في عمليات التقييم السابقة لبرنامج الزمالات. وستظل المفاوضات تُطوّر هذا المورد ليستخدم بتزامن مع برنامج المنح الصغيرة لمتابعة أنشطة التدريب التي يقوم بها المشاركون في برامج الزمالات في مجتمعاتهم المحلية.

٣٥- ويُعدّ برنامج الزمالات للسكان الأصليين أداة لتمكين الأفراد والمجموعات من السكان الأصليين من العمل من أجل إدخال تغييرات ذات شأن لتحسين وضع السكان الأصليين ومركزهم في مجال حقوق الإنسان. وهو يعمل كمحفّل لتبادل المعلومات والخبرات، ولإقامة الشبكات بين السكان الأصليين، وتحديد المسائل ذات الاهتمام المشترك، وتبادل أفضل الممارسات. ومن خلال أنشطة المتابعة، تعم المعارف التي اكتسبها المشاركون في برامج

الزمالات في مجال حقوق الإنسان وتتضاعف، بما يعود بالنفع على مجموعات السكان الأصليين الأخرى. وقد أثبتت التجربة أن مجيء ممثلي السكان الأصليين إلى جنيف في إطار برنامج الزمالات يشكل الأساس للشراكات الطويلة الأجل مع الأفراد والمجموعات. والمفوضية ملتزمة بمواصلة تعزيز البرنامج وتنسيقه، وسوف تسعى إلى إقامة اتفاقات عمل رسمية مع وكالات الأمم المتحدة المعنية قصد تأمين إدراجها الكامل في أنشطتها وفي تعهدها المتواصل بتحقيق أهداف البرنامج.

ألف - البرامج التدريبية التي تديرها المجتمعات المحلية

٣٦- قادت المفوضية أيضاً سلسلة من الأنشطة التدريبية التي تتم بمبادرة من المجتمعات المحلية أو تديرها هذه المجتمعات، مع المجموعات المحلية، وتم فيها تدريب أكثر من ١٠٠ شخص. وخلال عام ٢٠٠٥ نُظِّمَت أنشطة تدريبية في مالي وفي كاليدونيا الجديدة. وتوفر المفوضية منحاً صغيرة وتقدم المشورة وتضع تحت تصرف شخصاً ذا خبرة للتدريب في مجال آليات حقوق الإنسان الدولية. غير أن المجتمع المحلي هو الشريك في التنفيذ وهو الذي يحدد المنهجية والجهات المستهدفة من التدريب. وفي مالي، ركز التدريب على المسنين في المجتمع المحلي. وجمع التدريب في كاليدونيا الجديدة مجموعات الأقليات والسكان الأصليين معاً. وأنشطة التدريب هذه تثقف مجموعات السكان الأصليين وتمكّنهم، ولكن تستخدم أيضاً كمكان محايد لتلاقي المجموعات وتجاوز الاختلافات وتحديد المسائل ذات الاهتمام المشترك وإقامة الحوار. ومعظم السكان الأصليين الذين يحضرون هذه الأنشطة التدريبية سوف لن يشاركون أبداً في اجتماعات الأمم المتحدة الرسمية. والمفوضية، من خلال مشاركتها، تستطيع تحديد الواقع على المستوى الشعبي، وتوسيع فهمها لوضع السكان الأصليين وتحديد الثغرات في عملها.

٣٧- وقد أبرز الأمين العام أهمية زيادة مشاركة المجتمع المدني في عمل الأمم المتحدة، وهذا هدف تحدهه المفوضة السامية أيضاً في خطة عمل المفوضية كأمر حيوي لنجاح إنفاذ حقوق الإنسان وحمايتها. وتعد مبادرة التدريب التي تقوم عليها المجتمعات المحلية في مجال حقوق الإنسان طريقة عملية لإشراك السكان الأصليين مباشرة في وضع التدريب وتحديد منهجيته وبرامجه وتنفيذه وتقييمه في مجال حقوق الإنسان لصالح المجتمعات المحلية.

باء - صناديق التبرعات

٣٨- احتفل صندوق التبرعات لصالح السكان الأصليين، الذي تديره المفوضية، بالذكرى العشرين لتأسيسه، في عام ٢٠٠٥. ويساعد هذا الصندوق ممثلي مجموعات السكان الأصليين ومنظماتهم على المشاركة في دورات المحفل الدائم المعني بالسكان الأصليين، والفريق العامل المعني بالسكان الأصليين، والفريق العامل المعني بمشروع الإعلان. وتعتبر مشاركة السكان الأصليين في هذه المحافل حيوية لضمان إسماع صوتهم على المستوى الدولي. وعلى مر الأعوام، دعم الصندوق ١٠٨٠ مشاركاً في هذه المحافل. وفي عام ٢٠٠٥، قدم الصندوق ما مجموعه ٦٠ منحة من أصل ٤٦٤ طلباً. وأعضاء مجلس الأمناء الخمسة، الذين يعيّنهم الأمين العام، هم أنفسهم من السكان الأصليين. وللأسف فإنه وإن كان طلب الدعم في تزايد إلا أن مستوى التبرعات المقدمة من الدول والمنظمات غير الحكومية والأفراد قد هبط في الأعوام الأخيرة.

٣٩- وتم دعم مشروعين يعودان بالنفع على السكان الأصليين من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتعريفات والخاص بأشكال الرق المعاصرة، خلال عام ٢٠٠٥. والمشروع الأول رعى إقامة برنامج للعودة وإعادة التوطين والإيواء لشعب ساما ديللوت المترحلين في البحر بالفلبين، الذين يعملون كعمال سخرة في صناعة صيد الأسماك. أما المشروع الثاني فدعم مشروعاً لمساعدة ٣٠٠ امرأة من السكان الأصليين ينتمين إلى ثماني مجموعات من مجموعات السكان الأصليين في كولومبيا يعملن كخادמות في المنازل، وذلك لتثقيفهن بحقوقهن ومدهن بالمشورة القانونية.

رابعاً- الالتزام القطري

٤٠- على مدى العام الماضي، ظلت المفوضية تعمل بنشاط لدعم وتعزيز الأنشطة على المستوى الوطني فيما يتعلق بقضايا السكان الأصليين وتعزيز التعاون بين الوكالات من أجل حماية السكان الأصليين وتمكينهم. وستواصل المفوضية تحديد الفرص لتنفيذ توصيات المحفل الدائم المعني بالسكان الأصليين، والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين، والهيئات التعاقدية على المستوى الوطني، وكذلك لتيسير الحوار بين السكان الأصليين والأمم المتحدة والحكومات.

٤١- وتقوم المفوضية، من خلال التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بخصوص العنصر الخاص للسكان الأصليين في برنامج تعزيز حقوق الإنسان، بإدماج حقوق السكان الأصليين في مجالات الممارسة الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبدعم تنمية السكان الأصليين القائمة على أساس الحقوق، مع مراعاة حق السكان الأصليين في المشاركة كلياً في تخطيط الأنشطة التي تمهيم وتنفيذها وتقييمها. وانبثق عن هذه المبادرة مشروعان رياديان في كينيا وإكوادور وتم ضمان التمويل لإقامة مشروعين إضافيين في بوليفيا وغواتيمالا والاضطلاع بأنشطة متابعة بإكوادور في عام ٢٠٠٦. والدعم مطلوب لمواصلة المشروع في كينيا.

٤٢- وستظل المفوضية تحدد أفرقة الأمم المتحدة القطرية الشريكة قصد مواصلة تطوير المشاريع وتنفيذها وتقييمها على المستوى القطري فيما يتصل بالسكان الأصليين. وستولى عناية خاصة لإدماج حقوق السكان الأصليين بفعالية في التقييم القطري المشترك وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وعمليات النداءات الموحدة وخطط العمل الإنساني المشتركة والأهداف الإنمائية للألفية واستراتيجيات الحد من الفقر. واستنباط مواد تدريبية بشأن السكان الأصليين لموظفي الأمم المتحدة سيعزز القدرة على دعم التنفيذ داخل البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، ستسهر المفوضية على أن يتم التطرق بشكل ملائم لقضايا السكان الأصليين في وضع برامج التعاون التقني.

ألف- أمريكا اللاتينية

٤٣- في أمريكا اللاتينية، يسهم برنامجان للمفوضية في النهوض بحقوق الإنسان في خمسة بلدان يعيش فيها ٨٠ في المائة من سكان المنطقة الأصليين. والمشروع الأندي يغطي بوليفيا وإكوادور وبيرو ويركز على إدماج حقوق السكان الأصليين على المستوى القطري من خلال تنفيذ عنصر السكان الأصليين في برنامج تعزيز حقوق الإنسان في بوليفيا وإكوادور، وتعزيز قدرات السكان الأصليين من خلال التدريب في مجال حقوق الإنسان ودعم

مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية التي تُعنى بحقوق السكان الأصليين. ومنسق المشروع تدعمه مؤسسة التنمية السويسرية.

٤٤ - وخلال عام ٢٠٠٥، وهو العام الأول لهذا المشروع، حددت المفوضية فرص إقامة الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وشاركت أيضاً مع منظمات السكان الأصليين والممثلين الحكوميين وأجرت مناقشات مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية وصندوق السكان الأصليين ومعهد البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. وقام منسق برامج المفوضية، ومقره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإكوادور، بعثات قطرية إلى بيرو وبوليفيا لتحديد احتياجات منظمات السكان الأصليين وإمكانية إقامة المزيد من الشراكات، فضلاً عن متابعة أنشطة برنامج تعزيز حقوق الإنسان. وقُدِّم الدعم للاجتماعات المشتركة بين الوكالات، وتم وضع ورقة سياسات عامة ومبادرات ذات صلة بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وقُدِّمت ولاية المقرر الخاص للزملاء من الأمم المتحدة ومنظمات السكان الأصليين، وأُنجز العمل بخصوص نشرة تتعلق بالولاية. ونُظِّم تدريب لقادة السكان الأصليين وأجريت مناقشات مع جامعة السكان الأصليين بإكوادور بشأن وضع برنامج ماستر في حقوق الإنسان والسكان الأصليين.

٤٥ - وخلال العام، نفذت المفوضية مشروعاً بالمكسيك وغواتيمالا لدعم العمل الحكومي وغير الحكومي لتعزيز وحماية حقوق السكان الأصليين. وهذا المشروع تدعمه المفوضية الأوروبية وينفذ بالتعاون مع المكاتب الميدانية في هذين البلدين. وسترکز الأنشطة على تعزيز القدرة على تنفيذ توصيات المقرر الخاص، ووضع معايير لحماية ورصد حقوق الإنسان، وتوفير بناء قدرات محددة الأهداف لمجموعات حقوق الإنسان الوطنية والمنظمات غير الحكومية المحلية ومنظمات المجتمع المدني ومجتمعات السكان الأصليين. ويتمثل تركيز المشروع في الوقت الحاضر في توظيف موظفين وطنيين، وإجراء مشاورات مع الشركاء، ووضع جدول زمني للتنفيذ.

٤٦ - وقدم مكتب المفوضية بغواتيمالا الدعم للجنة الفرعية المعنية بالوصول إلى العدالة التابع للجنة الوطنية لوضع خطة عمل لتنفيذ توصيات المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين، على إثر زيارته السابقة للبلاد. وقُدِّم عرض سمعي بصري لتوصيات المقرر الخاص بمناسبة اليوم الدولي للسكان الأصليين في ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٥. ونسَّق المكتب أيضاً تنفيذ توصيات فريق الدعم المشترك بين الوكالات والمعني بقضايا السكان الأصليين، التي تم التقدم بها في عام ٢٠٠٤، وساهم في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥.

٤٧ - وما زال مكتب المفوضية في كولومبيا نشطاً بخصوص مسائل السكان الأصليين. وشارك المكتب في مؤتمر نساء الأمازون من السكان الأصليين مع ممثلين من منطقة يتعرض فيها العديد من مجموعات السكان الأصليين، حسب المقرر الخاص المعني بالسكان الأصليين، لخطر الزوال. وشارك المكتب أيضاً، بصفة المراقب، في لجنة حقوق الإنسان للسكان الأصليين التي تتولى تنسيقها وزارة الداخلية. ويجري التقييم المستمر لحالة مجموعات السكان الأصليين التي كانت موضع تدابير اتخذتها اللجنة أو محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، فيما يتصل بانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك وضع الكانكواموس بسيرا نيفاد دي سانتا مارتا وإمبيرا كاتيوس دي كوردوبا.

٤٨ - وفي كولومبيا، ومن خلال مشروع "التأزر لمساعدة المجتمعات المحلية"، دعمت المفوضية أيضاً إبييرا كاتيو ديل ألتو سينو، وهي منظمة غير حكومية محلية، تنظيم وعقد ١٢ حلقة تدريبية لصالح ٣٨٠ امرأة من مجتمع إبييرا كاتيو المحلي بتبيراالاتا بكولومبيا، بشأن مسائل السكان الأصليين ومسائل حقوق الإنسان العامة. ومن خلال البرنامج المذكور، دعمت المفوضية مشروعين في نيكاراغوا خلال عام ٢٠٠٥. مشروع نُفِّذ بالتعاون مع مؤسسة ميخيا غودوي، وهو يرمي إلى تعزيز الوعي بمكافحة التمييز وحقوق الطفل، مع الإشارة بشكل خاص إلى حقوق أطفال السكان الأصليين بسان خوداس بماناوغوا. أما المشروع الثاني فقد دعم جامعة مناطق ساحل الكاريبي المستقلة ذاتياً بنيكاراغوا على تنظيم تبادل للآراء لمدة ثلاثة أيام بخصوص حقوق السكان الأصليين بين محامي وقضاة المجتمعات المحلية ومنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية المحلية ووضع ونشر كتيب حول ممارسات تنفيذ حقوق السكان الأصليين.

٤٩ - ومن خلال مكتب المفوضية الإقليمية بأمريكا اللاتينية، عملت المفوضية مع الأمم المتحدة، وممثلي السكان الأصليين وحكوماتهم، وغير ذلك من المنظمات في شيلي، على تحديد سبل تنفيذ توصيات المقرر الخاص المعني بالسكان الأصليين على إثر زيارته لهذا البلد في عام ٢٠٠٣، وإشراك السكان الأصليين في الرصد الجاري لهذا التنفيذ. وتحقيقاً لهذه الغاية، شاركت المفوضية أيضاً في حلقة دراسية حول الاعتراف الدستوري بالسكان الأصليين في شيلي.

٥٠ - وفي المكسيك، عملت المفوضية مع اللجنة الوطنية للنهوض بالسكان الأصليين والسلطات المحلية بغواغاكا لتنفيذ مشروع لإقامة وإعمال العدالة للسكان الأصليين.

باء - أفريقيا

٥١ - في كينيا، تعمل المفوضية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تنفيذ مشروع نموذجي ثانٍ لتطوير العنصر الخاص بالسكان الأصليين في برنامج تعزيز حقوق الإنسان. وشاركت المفوضية في اجتماعات المائدة المستديرة والدورات التدريبية الأولية مع ممثلي السكان الأصليين، مما أفضى إلى إنشاء لجنة الأمم المتحدة الاستشارية المعنية بالسكان الأصليين في كينيا، وهي محفل لتنسيق ومواصلة الحوار لإسداء المشورة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن قضايا السكان الأصليين. وشاركت المفوضية في مجموعة من الدورات التدريبية التي عُقدت خلال عام ٢٠٠٥ وجمعت بين ممثلين من مختلف مجموعات السكان الأصليين لتعزيز الشبكات، وتوفير التدريب، والتماس التوصيات بخصوص عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ودعا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المفوضية إلى مواصلة التعاون في النهوض بهذا المشروع، بما في ذلك من خلال الدعم المشترك لموظف برامج بمكتب الأمم المتحدة بنيروبي للتركيز على إدماج حقوق السكان الأصليين في الأنشطة العادية، بما يخلق فضاءات للحوار مع السكان الأصليين ويدعم أنشطة المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان على مستوى المجموعات المحلية في إطار تعزيز حقوق الإنسان ومشروع التأزر لمساعدة المجتمعات المحلية.

٥٢ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، دعمت المفوضية أنشطة المجتمع المدني في صفوف السكان الأصليين، بما في ذلك من خلال مشروع إذكاء الوعي وبناء القدرات من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان للسكان من البيغمي وتعزيز هذه الحقوق. ولعب مركز الأمم المتحدة الإقليمي الفرعي لحقوق الإنسان والديمقراطية في أفريقيا الوسطى،

وهو مكتب من مكاتب المفوضية، دوراً رئيسياً في الحلقة الدراسية الإقليمية الفرعية التي نُظمت بالتعاون مع المنظمة غير الحكومية جمعية التنمية الاجتماعية والثقافية للسكان الأصليين من البورورو بالكامبيرون، بشأن موضوع حقوق الإنسان والنساء من السكان الأصليين في أفريقيا الوسطى. وكانت المشاركات من النيجر ونيجيريا وتشاد وكينيا والكامبيرون. ونظّم المركز أيضاً حلقة تدريبية إقليمية فرعية وتدريباً على دور المجتمع المدني في حماية حقوق السكان الأصليين في أفريقيا الوسطى، حضرهما مشاركون من جميع أنحاء أفريقيا الوسطى.

جيم - جنوب شرقي آسيا

٥٣- في كمبوديا، واصلت المفوضية متابعة مسألة التنازلات العقارية الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر، في بعض المناطق، وخاصة في الشمال الشرقي للبلاد، على السكان الأصليين. وعقدت المفوضية اجتماعات حول هذه المسألة مع وزارة الداخلية، ومع وكالات أخرى من وكالات الأمم المتحدة، والوكالات الإنمائية. وشارك الموظفون في حلقة تدريبية لمدة ثلاثة أيام حول استراتيجيات الحد من تحويل ملكية الأراضي في مجموعات السكان الأصليين. وأسهم الموظفون بمعلومات عن حالة السكان الأصليين من أجل تقييم البنك الدولي للفقر على الصعيد الوطني. وشارك رئيس المكتب وأدلى ببيان بمناسبة اليوم الدولي للسكان الأصليين في ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٥، الذي تم الاحتفال به لأول مرة في كمبوديا.

٥٤- في كمبوديا، ومن خلال برنامج التآزر لمساعدة المجتمعات المحلية، دعمت المفوضية أيضاً تحالف الحراجة على مستوى المجتمعات المحلية لتنظيم دورات تدريبية على صعيد المقاطعات للمدرّبين من مجتمعات السكان الأصليين القيادية بشأن التشريعات القائمة والسياسات وتقنيات دعم إدارة المجتمعات المحلية للموارد الطبيعية، وتوفير دورات تدريبية لـ ١٠ قرى على الصعيد الميداني.

خامساً - الاستنتاجات

٥٥- يُلقى هذا التقرير نظرة عامة على البعض من الأنشطة المضطلع بها تحت رعاية المفوضية لتعزيز وحماية حقوق السكان الأصليين. ويلاحظ أيضاً أن السكان الأصليين يعيشون في وضع حرمان في معظم البلدان التي يعيشون فيها ويواجهون العديد من الصعوبات في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما ارتفاع مستويات الفقر والفقر المدقع. ويمكن توقُّع بعض التحسُّن بما أن الدول تعترف بهويات السكان الأصليين المتميزة وحقوقهم في أراضيهم ومواردهم. وهذا يجعل من الملحّ أن يستكمل الفريق العامل استعراضه لمشروع الإعلان بشأن حقوق السكان الأصليين كيما يتسنى اعتماده، كما أوصى بذلك بيان رؤساء الدول في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وكي يُستخدم كإطار لتنفيذ إجراءات عملية على الصعيد الوطني. وستطور المفوضية عملها مع الدول ومع منظومة الأمم المتحدة للمساعدة على تنفيذ البرامج التي تعود بالنفع بشكل مباشر على مجتمعات السكان الأصليين وتحسّن وضعهم في مجال حقوق الإنسان.
